S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/1276
23 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الذي طلب مني المجلس بموجبه أن أطلعه بانتظام على الحقائق وأن أقدم إليه تقريرا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وتقريرا كل ٩٠ يوما بعد ذلك فيما يختص بالتطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

٢ - ويذكر أعضاء المجلس، أنني، في تقريري الأخير عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/1999/1015) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أوجزت التقدم الذي أحرزه ذلك المكتب في تنفيذ ولايته بالمساعدة على دعم عمليتي السلام وإرساء الديمقراطية في غينيا - بيساو. وأبرزت، بوجه خاص، عمل هذا المكتب في المساعدة على تهيئة الظروف التقنية والسياسية المواتية لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٣ - ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت في غينيا - بيساو منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بما في ذلك عمليات التحضير لانتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وإجراء تلك الانتخابات.

ثانيا - التطورات السياسية

٤ - منذ تقريري الأخير إلى المجلس سيطرت على الحالة السياسية في غينيا - بيساو عمليات التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وإجراء تلك الانتخابات.

٥ - وعندما بدأت أعمال التحضير للانتخابات، بمساعدة مباشرة من المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعاد الزعماء الرئيسيون في هذا البلد بما فيهم رئيس الجمهورية المؤقت ورئيس الوزراء وزعماء الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية تأكيد التزامهم بتنظيم الانتخابات حسب الموعد المقرر لها. وأعادت السلطات العسكرية التأكيد بوجه خاص على تعهدها العلني بألا تقتصر جهودها على دعم عمليتي السلم وإرساء الديمقراطية الجاريتين فحسب، ولكنها ستشمل أيضا تحويل القوات المسلحة إلى جيش جمهوري أكثر اتصافا بطابع الاحتراف يخضع في أعقاب الانتخابات للسلطات المدنية.

231299 231299 99-40114

٦ - وقد باءت بالفشل الجهود التي بذلها فصيل من المؤسسة العسكرية لتكريس الدور المسيطر الذي دأب العسكريون على القيام به في الحياة السياسية لهذا البلد، وذلك عندما رفض الزعماء السياسيون إضافة مقترحة للدستور أطلق عليها "ماجنا كارتا"، وتم سحب هذا الاقتراح في وقت لاحق. وأكد القادة السياسيون والعسكريون من جديد غلبة الدستور، الذي ينص على سيادة القانون في غينيا - بيساو.

٧ - وفي الوقت نفسه، استمرت العلاقات بين غينيا - بيساو وجيرانها في التحسن عموما وتعززت كثيرا بفضل جهود ممثلي الخاص السيد صامويل نانا - سينكام الذي يعمل بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية، حيث سعى إلى المساعدة في دعم السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ولهذا الغرض، قام بزيارة السنغال وغينيا في الفترة من ٨ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حسبما أوجزت في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1091)، المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وتدعمت كثيرا العلاقات الثنائية مع شركاء غينيا - بيساو الدوليين عندما سددت في حينها التبرعات المالية المتعهد بها للانتخابات.

٨ - وعلى الصعيد الداخلي، كان هناك هدوء ملحوظ في المناخ السياسي خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. واستأنفت الصحف، صدورها وظهرت صحف جديدة، وبدأت محطة إذاعة خاصة في البث الإذاعي من جديد. ونتيجة لذلك، أصبح السكان يشاركون عموما بصورة متزايدة في الحياة السياسية لهذا البلد؛ واستعاد الحوار السياسي أهميته وأصبح يتسم على نحو متزايد كما كان واضحا خلال الحملة الانتخابية، بالتسامح واحترام الآراء المعارضة.

٩ - ولزيادة تعزيز المصالحة والتسامح الوطنيين، ناشد ممثلي المرشحين المتنافسين في انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر التركيز على القضايا وليس على الأشخاص، والامتناع عن استغلال الفروق الاجتماعية والدينية والعرقية لتحقيق مكاسب سياسية. وأصبح من الواضح أيضا بصورة متزايدة أن التعديل المقترح للمادة ٥ من الدستور، الذي من شأنه أن يحرم من تقلد الوظائف العامة العليا أي شخص لا يكون أبواه من السكان الأصليين لهذا البلد، يعتبر اقتراحا مثيرا للانقسام وتم تعليقه لحين قيام الجمعية الوطنية الجديدة عقب الانتخابات.

١٠ - وبمناسبة الاحتفال هذا العام بيوم الأمم المتحدة، نظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو دورة وطنية في كرة القدم في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ضمت فرقا من مختلف الخلفيات العرقية والسياسية والدينية التي جاءت من أنحاء مختلفة من البلد. وقد شهد أيضا كبار القادة السياسيين والعسكريين هذا الحدث الناجح تماما والأول من نوعه منذ عام ١٩٩٦.

ثالثا - الانتخابـــات التشريعية والرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

ألف - عرض عام

١١ - تنافس على منصب رئيس الجمهورية اثنا عشر مرشحا من بينهم أربعة مرشحين مستقلين. وكان من بين المرشحيـــن رئيـــس الجمهوريـــة المؤقت السيد سانها ومرشح الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر والسيد كومبا يالا زعيم حزب التجديد الاجتماعي، والسيد جواكيم بالدي زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي وأبو بكر يالدي زعيم الاتحاد الوطني للديمقراطية والتقدم. وتقدم تاتيز سا وفرناندو غوميز وسالفادور تشونغو والدكتور فاوستينو إمبالي كمرشحين مستقلين. وللفوز في الجولة الأولى من الانتخابات، كان يتعين أن يحصل المرشح على ٥٠ في المائة من الأصوات بالإضافة إلى صوت واحد.

١٢ - وفي الانتخابات التشريعية، تنافس مرشحون من ١٣ حزبا سياسيا على ١٠٢ من مقاعد المجلس الوطني. وخصص مقعدان لتمثيل مواطني غينيا - بيساو الذين يعيشون في الخارج أحدهم للأفارقة الذين يعيشون في الشتات والآخر للأوربيين في الشتات.

١٣ - ووقعت مسؤولية تنظيم وإجراء الانتخابات على عاتق اللجنة الوطنية للانتخابات التي واجهت معوقات شديدة من بينها ضعف المؤسسات الوطنية ونقص الموارد وسوء حالة البنى الأساسية.

باء - المساعدة التقنية والمالية المقدمة للعملية الانتخابية

١٤ - بناء على طلب من حكومة غينيا - بيساو، قدمت الأمم المتحدة، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة تقنية خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية. ولمساعدة اللجنة الوطنية للانتخابات، تم نشر فريق للمساعدة التقنية يضم مستشارا تقنيا رئيسيا وخبراء في مجالات إدارة الانتخابات والسوقيات ونظم المعلومات وتسجيل الناخبين وتثقيف المدنيين. كما ساعد الفريق اللجنة في وضع خطة تشغيلية تضمنت شراء وتسليم وجمع مواد لمراكز الاقتراع ومعالجة قوائم الناخبين عن طريق الحاسوب، وتحديد مراكز الاقتراع وتدريب العاملين في مراكز الاقتراع وتوزيعهم.

١٥ - ولدعم العملية الانتخابية، قدم المجتمع الدولي موارد مالية وتبرعات عينية. وتبرع الاتحاد الأوروبي إلى جانب هولندا واليابان بوجه خاص، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمبلغ ٤,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة تقريبا في حين قدمت البرتغال والبرازيل وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تبرعات عينية. ومن أجـــل تنسيق مراقبة العملية الانتخابية، قدمت المانيا والسويد تبرعات عينية تراوح مقدارها بين نحو ٠٠٠ ٥٢ من دولارات الولايات المتحدة و ٠٠٠ ٣٠ من دولارات الولايات المتحدة على

التوالي، في حين تبرعت فرنسا بمبلغ ١ مليون فرنك فرنسي (نحو ١١٠ آلاف دولار من دولارات الولايات المتحدة) للصندوق الاستئماني التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وذلك من أجل دعم الأنشطة المتعلقة بالانتخابات.

١٦ - وبفضل المساعدة التقنية التي قدمها الفريق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سجلت اللجنة الوطنية للانتخابات بنجاح نحو ٦٧٨ ٥٠٢ ناخبا محتملا يمثلون ٩١,٢ في المائة تقريبا من السكان الذين لهم حق التصويت، وشرعت في حملة تثقيف مدنية مكثفة لإعلام وتثقيف جمهور الناخبين بشأن العملية الانتخابية.

جيم - الحملة الانتخابية

١٧ - جرت الحملة الانتخابية في الفترة من ٥ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ولتيسير إجراء حوار سياسي حر ونزيه، نظم المكتب محفلا في الفترة من ١٠ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عن إجراء انتخابات مفتوحة ونزيهة وشفافة. وتوج هذا المحفل في الختام بمناقشة في شكل دائرة مستديرة بثت تليفزيونيا يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، خاطب فيها المرشحون للرئاسة جمهور الناخبين وردوا على الأسئلة الموجهه من مديري المحفل. ونظم المكتب أيضا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان حلقة دراسية عن تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وضمت هذه الحلقة الدراسية ٤٣ من المرشحات يمثلن ١٣ حزبا سياسيا من مناطق مختلفة في غينيا - بيساو. وركزت على أهمية توحيد جهود المرشحات من أجل تحسين نوعية حياة جميع النساء في هذا البلد.

١٨ - وعشية الانتخابات، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أصدرت بيانا أثنيت فيه على جميع الموجودين داخل غينيا - بيساو وخارجها الذين أمكن بفضل إسهامهم إجراء الانتخابات. وناشدت جميع الأطراف المعنية، بما فيها المؤسسة العسكرية، أن تكفل إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وشفافة وبدون تدخل. كما أكدت من جديد استعداد الأمم المتحدة لدعم العملية الانتخابية إلى حين اختتامها، ومساعدة الحكومة الجديدة في بناء مناخ من أجل السلام والمصالحة له مقومات البقاء ويساعد على إعادة بناء الاقتصاد والتنمية.

دال - المراقبة الدولية للانتخابات

١٩ - بناء على طلب الحكومة، نسق مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو المراقبة الدولية للانتخابات، بمشاركة ٨٨ مراقبا معينين لمدة قصيرة، وجاءوا من البلدان الـ ١٩ التالية بدعوة من الحكومة: إثيوبيا، وإسبانيا، وأنغولا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنن، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، والسويد، وغامبيا، وغينيا، وكندا، وكوت ديفوار، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وشارك المراقبون إما باسم دولهم أو كأعضاء في وفود من منظمة الوحدة الأفريقية أو المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية أو جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وشمل عمل المراقبين ما يزيد على ٤٠ في المائة من مراكز التصويت البالغ عددها ٢٠٠٣ مراكز.

هاء - يوم التصويت، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

٢٠ - شارك في الانتخابات أكثر من ٨٠ في المائة من المؤهلين للتصويت. وبالرغم من الأنباء التي وردت في البداية عن تأخر الشروع في العمليات في بعض مراكز التصويت بسبب مشاكل النقل وبطء تسليم المواد الانتخابية، فقد تحسنت الحالة في منتصف يوم التصويت ثم استقرت بدرجة كبيرة. وللتعويض عن التأخير، مُدد التصويت حتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في المراكز القليلة التي حدث فيها تأخير.

٢١ - وبشكل عام، جرى التصويت بطريقة سلمية ومنظمة ولم يُبلَغ عن أي حوادث هامة. وظلت الحالة العامة في البلد هادئة طيلة عملية فرز الأصوات، التي بدأت فور إغلاق مراكز التصويت بحضور ممثلين عن الأحزاب السياسية ومراقبين دوليين.

٢٢ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المراقبون الدوليون، في بلاغ مشترك، أن التصويت جرى في "مناخ من الكياسة والهدوء والشفافية والصدق" ووفقا للقوانين الانتخابية لغينيا - بيساو.

واو - نتائج الانتخابات

٢٣ - في ٩ كانون الأول/ ديسمبر، نشرت اللجنة الوطنية للانتخابات النتائج الرسمية التي اتضح منها أن حـــزب التجديد الاجتماعـــي، وهو الحزب الذي يرأسه كومبا يالا، حصل في الانتخابات التشريعية على ٣٨ مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ١٠٢، وهي أكبر حصة يفوز بها حزب واحد. وكان حزب المقاومة لغينيا - بيساو في المرتبة الثانية بـ ٢٨ مقعدا، أما الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر، وهو الحزب الحاكم الحالي، فكان في المرتبة الثالثة بـ ٢٤ مقعدا. وفي وقت لاحق نقحت اللجنة الوطنية للانتخابات الحصر رسميا، فيما بعد، وخصصت مقعدا إضافيا لحزب المقاومة لغينيا - بيساو، فارتفعت حصته إلى ٢٩ مقعدا. وتقاسمت خمسة أحزاب أخرى المقاعد المتبقية. ولم يحصل أي واحد من الأحزاب على أغلبية مطلقة في الجمعية الوطنية.

٢٤ - وفي الانتخابات الرئاسية، حصل كومبا يالا على ٣٨,٨١ في المائة من الأصوات، يليه الرئيس المؤقت سانها بنسبة ٢٣,٣٧ في المائة. ولم يحصل أي من المترشحين للرئاسة البالغ عددهم ١٢ مرشحا على الأغلبية المطلوبة. ونتيجة لذلك، تقرر إجراء جولة ثانية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وفقا للقانون الانتخابي الذي ينص على إجراء جولة فاصلة في غضون ثلاثة أسابيع من جولة الانتخابات الرئاسية الأولى غير الحاسمة.

رابعا - الجوانب العسكرية والأمنية

٢٥ - بالرغم من أن حالة الأمن الداخلي في البلد ظلت هادئة، فإن تداول الأسلحة الصغيرة بين السكان المدنيين لا يزال يبعث على القلق، ولا سيما فيما يتصل بالقانون والنظام العامين. ولا يزال للمؤسسة العسكرية وجود واضح في الحياة العامة، وهو يواصل تأدية مهام الشرطة العادية. وبدأت وحدات الشرطة تأخذ مواضعها في بيساو، ولكن الافتقار إلى التدريب المناسب والسوقيات لا يزال يعيق هذه العملية.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، سعى القادة العسكريون مؤخرا إلى تهدئة المخاوف التي أثيرت إزاء أنباء تفيد بحدوث عمليات تجنيد جديدة في القوات المسلحة، فأوضحوا أن الهدف من التجنيد ليس زيادة حجم القوات المسلحة، وإنما هو ببساطة الاستعاضة عن جنود تقرر تسريحهم.

٢٧ - وفيما استمر التقدم في خطط التسريح وإعادة الإدماج، زارت بعثة تابعة للبنك الدولي غينيا - بيساو وأجرت دراسة جدوى شاملة، بينما اضطلع فريق مشترك بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة بمهمة تقييم في البلد من ١ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ للمساعدة في أعمال فرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة التي أنشئت في الميدان لتعزيز نزع سلاح المدنيين. ولهذا الهدف، واصلت فرقة العمل، بتنسيق من المكتب ودعم فعلي من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وضع برنامج حوافز لتشجيع المدنيين على تسليم أسلحتهم. ومن المزمع تنفيذ هذا البرنامج بعد إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وتنصيب حكومة جديدة.

٢٨ - وبالنسبة للشواغل التي أثارتها السلطات فيما يتعلق بالأمن على الحدود، لعل أعضاء المجلس يذكرون أنني وعدت، في تقريري المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بأن أرجع إلى المجلس بخصوص توصيات بعثة صغيرة أوفدتُها إلى غينيا - بيساو للنظر في طلب الحكومة الانتقالية نشر مراقبين عسكريين دوليين لرصد الحالة على طول الحدود مع غينيا والسنغال وإتاحة قدر من الاطمئنان للسكان خلال الفترة الانتخابية. وجدير بالإشارة أيضا أنني أبلغت رئيس المجلس، في رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (S/1999/1091) بأن البعثة خلصت إلى أن الحالة هشة على طول الحدود مع غينيا والسنغال وأوصت بنشر زهاء ٢٠٠ مراقب عسكري. وبعد النظر في توصياتها، استنتجتُ أن من الأفضل في الوقت الراهن اتخاذ عدد من التدابير المؤقتة، مع إبقاء خيار نشر مراقبين عسكريين دوليين مفتوحا.

٢٩ - وطلبتُ من ممثلي ومستشاره العسكري، كأحد التدابير المؤقتة الأولى، زيارة السنغال وغينيا وغامبيا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإطلاع هذه الأطراف على الاتجاه العام لتقرير بعثة التقييم وتشجيع السنغال وغينيا على القيام، مع غينيا - بيساو، بإنشاء آليات رصد مشتركة على طول حدودها المشتركة واتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة.

٣٠ - وقام ممثلي، برفقة مستشاره العسكري، بزيارة إلى السنغال وغينيا من ٨ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وهو يعتزم السفر إلى غامبيا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فور اختتام العملية الانتخابية الجارية في غينيا - بيساو. وأبرزت الزيارة التي قام بها إلى السنغال وغينيا الحاجة إلى مواصلة بناء الثقة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية وتهيئة مناخ ملائم للاتفاق بشأن آليات محددة لتعزيز الأمن ورصده. وبما أن الحالة هناك لا تزال معقدة، اتضح من مناقشات ممثلي مع السلطات أن استمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة وكذلك من المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أمر لا بد منه لمساعدة غينيا - بيساو وجيرانها على توطيد العلاقات الثنائية، وكذلك على تعزيز السلام والتقدم المستدامين في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

٣١ - وعندما يكتمل الجزء الثاني من المهمة ويبلغني ممثلي توصياته، سأرجع مرة أخرى إلى المجلس بشأن هذه المسألة. وإلى أن يتم ذلك، سيظل ممثلي على اتصال وثيق مع سلطات البلدان المعنية وسيواصل العمل معها على تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بينها.

٣٢ - وفيما يتعلق بالتدبير المؤقت الثاني المشار إليه في رسالتي المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى رئيس المجلس، يسرني الإبلاغ بأن الزيارات المتكررة التي قام بها ممثلي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة وكذلك أعضاء السلك الدبلوماسي إلى مدن وقرى شتى في جميع أنحاء غينيا - بيساو ساعدت على بناء الثقة لدى السكان، وطمأنتهم بأن المجتمع الدولي لا يزال شريكا مهتما وملتزما. واعتُبرت الاستجابة المواتية من عدة دول ومنظمات لدعوة الحكومة المتعلقة بإرسال مراقبين للانتخابات التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر دليلا آخر على تضامن المجتمع الدولي مع شعب غينيا - بيساو.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو على اتصال وثيق بالحكومة والجمعية الوطنية والجهاز القضائي واللجنة الوطنية للانتخابات والسلطات العسكرية ومنظمات المجتمع المدني، في جهد متضافر لتعزيز احترام حقوق الإنسان في غينيا - بيساو.

٣٤ - وفي هذا الصدد، قام المكتب في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر بزيارات مشتركة مع الحكومة لمرافق احتجاز مختلفة جرى خلالها الإعراب عن القلق إزاء الظروف المؤسفة التي يُحتجز في ظلها السجناء. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، نُظمت بقيادة ممثلي، بالتعاون مع الحكومة، بعثة ثانية لزيارة السجون، ضمت هذه المرة ممثلين آخرين للفريق القطري التابع للأمم المتحدة وأعضاء من السلك الدبلوماسي. كما واصل المكتب تشجيع الإسراع بإجراءات المحاكمات وتيسير تلك الإجراءات. وتحقيقا لهذه الغاية، قدم المكتب المساعدة لتدريب ٢٠ قاضيا في إطار الجهد الرامي إلى المساعدة على الإسراع بالعملية القضائية. وفي الوقت نفسه، أبدت كيانات معنية بالأمم المتحدة استعدادها لتقديم المساعدة التقنية اللازمة لضمان نزاهة وشفافية المحاكمات، التي قد يقوم خبراء في مجال حقوق الإنسان بمراقبة بعضها.

٣٥ - وفي خطوة نالت ترحيب المكتب، أعلنت السلطات في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر الإفراج عن ٥٩ من السجناء المحتجزين منذ حادث ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ الذين يقدر عددهم بـ ٦٠٠ سجين.

سادسا - الجوانب الإنسانية

٣٦ - يمر البلد حاليا بمرحلة الانتقال من الإغاثة الإنسانية إلى التعمير والإنعاش. وإنتاج الأغذية من الحبوب يبعث على الارتياح بصفة عامة. وكما تقدم مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى الفئات الضعيفة، حيث تركز الفاو على قطاع زراعة البساتين بينما يلبي برنامج الأغذية العالمي احتياجات المستشفيات ومراكز التغذية والمقاصف المدرسية. وتُستعمل برامج الغذاء مقابل العمل حاليا لإصلاح المراكز الصحية وتشييد الطرق وبناء سدود لحجز المياه المالحة.

٣٧ - وتركز الأنشطة المضطلع بها في القطاع الصحي على بناء الهياكل الأساسية التي أتلفها القتال وعلى استئناف تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الصحية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ التي يرعاها البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومانحون ثنائيون. وجرى بدعم ومشاركة من مؤسسات الأمم المتحدة، الاضطلاع ببرنامج للتحصين ضد شلل الأطفال على نطاق البلد في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٨ - واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير العودة الطوعية للاجئي غينيا - بيساو من البلدان المجاورة، التي تتم تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وفي هذا الصدد، عاد ٢٣٢ لاجئا إلى ديارهم من غامبيا، و ٨٥٥ لاجئا من السنغال، و ٤٥٦ لاجئا من الرأس الأخضر. والمفوضية على استعداد حاليا للمساعدة في إعادة ٩٠٠ من لاجئي غينيا - بيساو جرى تسجيلهم مؤخرا لدى المفوضية وهم موجودون حاليا في منطقة بوك في غينيا (كوناكري)، وستتم إعادتهم فور الاتفاق على الإجراءات اللازمة مع البلدين. كما تساعد المفوضية أكثر من ٠٠٠ ٦ لاجئ من البلدان المجاورة يتخذون ملجأ لهم في غينيا - بيساو، منهم نحو ٥٠٠ ٥ سنغالي من منطقة كاسامانس ونحو ٨٠٠ سيراليوني وليبيري.

سابعا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٩ - أكدت الحكومة والشركاء الدوليون للبلد مجددا بقوة الرأي القائل بأن توطيد عمليتي السلام وإرساء الديمقراطية، بما في ذلك إدخال تحسينات في مجالي الأمن، والقانون والنظام، يتسم بأهمية قصوى للإنعاش المستديم لاقتصاد البلد. ولا يزال يجري إحراز تقدم في إصلاح الخدمات العامة والاجتماعية الأساسية كما أعربت السلطات عن تطلعها إلى الاختتام الناجح للعملية الانتخابية وقيام حكومة ديمقراطية جديدة، الأمر الذي سيفضي إلى صرف الأموال التي جرى التعهد بتقديمها لجهود إعادة البناء في غينيا - بيساو في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف يومي ٤ و ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩.

ثامنا - تنسيق أنشطة الأمم المتحدة

٤٠ - واصل المكتب وكامل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة العمل جنبا إلى جنب كفريق، وخاصة خلال عمليات التحضير لانتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وفي إجراء تلك الانتخابات. وقد استطاعت هيئات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في الميدان من خلال هذا التعاون أن تعمل كجبهة موحدة في دعم العملية الانتخابية وتعظيم فعالية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي.

٤١ - وكما أن التعاون بين المكتب والوكالات العاملة في غينيا - بيساو يتيسر ويتم من خلال آلية تنسيق ميدانية تجمع بين مختلف مسؤولي الأمم المتحدة بصفة دورية ليطلع بعضهم بعضا على أنشطة كل منهم وللنظر فيما يمكن اتخاذه من مبادرات مشتركة، وخاصة لدعم المصالحة وسيادة القانون والدعم الانتخابي.

تاسعا - ملاحظات

٤٢ - كان إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بصورة علنية ونزيهة وشفافة، في الموعد المقرر لها، وهو ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، خطوة هامة إلى الأمام في مسيرة الانتقال المستمر إلى الديمقراطية واستعادة السلام والأوضاع الطبيعية في غينيا - بيساو. ومن المأمول فيه أن تكون نتائج الانتخابات التشريعية إيذانا بطلوع فجر حقبة من الديمقراطية التعددية.

٤٣ - ومن دواعي سروري أن ألاحظ أن المكتب وكامل أسرة الأمم المتحدة في الميدان قد عملا معا لدعم العملية الانتخابية، ولا سيما خلال المرحلة التحضيرية الحرجة.

٤٤ - وأود الإشادة بالمجتمع الدولي لما قدمه من موارد ضرورية أتاحت تنظيم الانتخابات ومراقبتها. كما أود الإشارة إلى أن العملية الانتخابية لم تنته بعد وأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ثقتي في أن تقدم الدول الأعضاء والمنظمات المعنية المساعدة أيضا لتنظيم وإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٤٥ - ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أنني قد أبلغت المجلس في آخر تقرير لي (S/1999/1015)، أن الحكومة الانتقالية لغينيا - بيساو قد طلبت تمديد ولاية المكتب لمدة سنة واحدة بعد انتهاء ولايته في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، وذلك من أجل مساعدة غينيا - بيساو وهي تمر بفترة هشة لبناء السلام بعد انتهاء الانتخابات، وأنني سوف أرجع إلى المجلس بشأن هذا الموضوع بعد إجراء مشاورات مع الحكومة الجديدة التي ستشكل بعد إجراء الانتخابات. ونظرا لعدم فوز أي مرشح في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لا ينتظر تشكيل حكومة جديدة قبل شباط/فبراير ٢٠٠٠، بمعنى أن تشكيلها سيكون بعد إجراء جولة الاقتراع الثانية المقرر لها يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ولهذا جرت الموافقة مؤخرا، كتدبير موقت، في أعقاب مشاورات مع الحكومة المؤقتة الحالية، وبالتشاور مع أعضاء المجلس، على

تمديد ولاية المكتب لمدة ثلاثة أشهر حتى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٠. وسأرجع إلى المجلس مرة أخرى بشأن هذه المسألة عندما يكون قد جرى تنصيب الحكومة الجديدة.

٤٦ - ورغم تلك التطورات الإيجابية جدا، لا بد لي من أن أسجل قلقي إزاء استمرار احتجاز السجناء العسكريين والسياسيين في ظروف احتجاز مروعة. ويشكل الإفراج عن عدد منهم مؤخرا خطوة تحظى بالترحيب وأناشد جميع المعنيين في غينيا - بيساو الإسراع بالعملية القضائية واتخاذ إجراءات لتحسين ظروف احتجاز السجناء الذين لا يزالون محتجزين.

٤٧ - ولكي يواصل المكتب بنجاح وفعالية أداء مهمة بناء السلام الموكولة إليه، ستظل هناك حاجة إلى تعاون حكومة وشعب غينيا - بيساو فضلا عن توافر الموارد الكافية. وأشكر الدول الأعضاء التي تبرعت للصندوق الاستئماني الذي جرى إنشاؤه لدعم الأنشطة التي يضطلع بها المكتب في غينيا - بيساو وأناشدها مواصلة هذا الدعم وزيادته. فالدعم الذي لا يفتر من جانب المجتمع الدولي له أهمية قصوى لتدعيم النظام الديمقراطي البازغ ولمواجهة تحديات ضمان السلام والتقدم الدائمين في غينيا - بيساو.

- - - - -